Co-funded by the European Union

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Spanish Cooperation

القدرة 2

القدرة على التكيف للاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة استجابة للأزمتين السورية والعراقية المطولتين

التماسك الاجتماعي
مذكرة توجيهية

العمل على التماسك الاجتماعي خلال الأزمات الاقتصادية

تنفيذ

HUNGARIAN INTERCHURCH AID

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

EXPERTISE FRANCE
GROUPE AFD

Enabel

aecid

معلومات أساسية

المذكرة التوجيهية للقدرة 2 بشأن التماسك الاجتماعي

القدرة 2 هو برنامج إقليمي يسعى إلى تعزيز قدرة تكيف اللاجئين السوريين والنازحين والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة استجابة للأزمتين السورية والعراقية المطولتين. يعمل البرنامج في قطاعات مواضيعية مختلفة في لبنان والعراق والأردن وتركيا. يكمن أحد الأهداف الرئيسية في تعزيز التماسك الاجتماعي. بعد ثلاثة أعوام من التنفيذ، اجتمع شركاء تنفيذيين محليين مختلفين في البلدان الأربعة حيث ينفذ برنامج القدرة 2 افتراضياً لمناقشة استراتيجياتهم في التدخل وأثرها على التماسك الاجتماعي. استناداً إلى هذه المناقشات، وضعت خمس مذكرات توجيهية لتفصيل الحلول المحتملة للتحديات المشتركة المحددة.

لمن وضعت هذه المذكرة التوجيهية؟

وضعت هذه المذكرة التوجيهية للأفراد والمنظمات الواضعة أو المنفذة لبرامج من أجل التنمية الاقتصادية وتوليد الدخل في سياقات الفرار أو الهجرة أو النزوح حيث يكون هناك توترات متزايدة نتيجة انعدام الأمن الاقتصادي

الغرض

توفير الإجراءات العملية بشأن تكييف التدخلات من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي خلال أوقات الأزمات الاقتصادية.

مقدمة

زادت التوترات الاجتماعية نتيجة الأزمات الاقتصادية في لبنان والعراق وتركيا والركود في الأردن. تُعتبر المنافسة (المتصورة والفعلية) على الوظائف والفرص التجارية السبب الرئيسي للتوترات بين المجتمعات المحلية المضيفة والسكان النازحين في البلدان الأربعة.[1] يوفر الاقتصاد غير الرسمي شريان حياة للاجئين الضعفاء والنازحين داخلياً، لكنه سهل ايضاً الاستغلال وتصورات معززة بأن اللاجئين يأخذون فرص العمل من أمام السكان المحليين.

ينبغي معالجة هذه الدوافع الاقتصادية للنزاع من أجل الحد من التوترات الاجتماعية، ومع ذلك يجب أن تنتبه المنظمات إلى أن "جميع أنشطة التنمية الاقتصادية ليست جيدة للسلام".[2] ركزت المنظمات على التنمية الاقتصادية والحاجة إلى إيجاد فرص العمل لتكييف التدخلات من أجل دعم التماسك الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستكشف المنظمات العاملة على التماسك الاجتماعي الطرائق لمعالجة الاحتياجات المعيشية للأشخاص لأن التماسك الاجتماعي يمكنه أن يتحسن فقط عندما تُلبى الاحتياجات الأساسية.

تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال دعم توليد الدخل

وضع عدد من الشركاء في برنامج القدرة 2 تدخلات تدعم سبل العيش والتي تندرج في خمسة نهج واسعة النطاق:

1. برامج قائمة على كثافة اليد العاملة توفر فرصة عمل قصيرة الأجل لأعضاء المجتمع المضيف واللاجئين
2. تدريب مهني وتوفير أدوات لدعم الأشخاص للبدء في ممارسة الأعمال الحرة
3. التدريب أثناء العمل أو التلمذة الصناعية لتزويد المتدربين بالمهارات العملية وتسهيل الحصول على العمل

1 القدرة 2، تقارير كومباس بشأن التماسك الاجتماعي/الاستقرار للبنان والأردن وتركيا. الوثائق الداخلية لبرنامج القدرة 2 لعام 2022

2 ب. فرنون، السلام من خلال الازدهار: إدماج بناء السلام في التنمية الاقتصادية، منظمة التنبيه الدولية، 2015 https://www.international-alert.org/wp-content/ Economy-Peace-Through-Prosperity-XSum-EN-2015.pdf/08/uploads/2021

4. دعم التعاونيات لتعزيز ربحيتها والدخل لأعضائها
5. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لدعم عملياتها في اقتصاد هش وإدامة أو زيادة فرص العمل.

في أوقات الأزمات، تتزايد الحاجة إلى برامج توليد الدخل والطلب عليها. **غالباً ما يفترض خطأ أن توفير فرص توليد الدخل للمشاركين من خلفيات مختلفة، وبوجه خاص لخليط من أعضاء المجتمع المحلي المضيف واللاجئين، يحسن تلقائياً التماسك الاجتماعي.** غالباً ما تكون الأدلة المتعلقة بالروابط بين برامج التوظيف والسلام "ضئيلة أو مفقودة كلياً".[3] لذا، من الأهمية في مكان تصميم نظريات تغيير مفصلة وواضحة وضمان جمع الأدلة لاختبار هذه النظريات.

طرائق للتوظيف وتوليد الدخل من أجل المساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي

تستطيع برامج التوظيف أن تؤثر على التماسك الاجتماعي بثلاثة طرق:[4]

1. **إيجاد فرص** للمشاركين تزيد إحساسهم بالهدف والتمثيل وتخلق شعور بالانتماء؛
2. **تخفيف العزلة والتهميش**، ما يمنع الانخراط باستراتيجيات التكيف الضارة؛ تقليل الشعور بالظلم؛ تعزيز المواقف تجاه المؤسسات التي اعتبرت في السابق أنها تعمل بشكل غير عادل أو تجاه جماعات اعتبرت أنها تستفيد بشكل غير عادل من الفرص؛ وزيادة الأمل؛ و
3. **خلق التفاعل بين الجماعات** الذي يمكنه تحسين العلاقات والفهم المتبادل.

يمكن تصميم المشاريع استناداً إلى نظرية تغيير واحدة أو مجموعة من نظريات التغيير. من الأهمية في مكان أن تستند الافتراضات المتعلقة بالتغيير إلى تحليل للسياق ودوافع النزاع على النحو الذي اختبرته الفئات المستهدفة. تستطيع مسارات التغيير هذه أن تنجح على مستوى المشروع وعلى مستوى سوق العمل.[5]

3 راجعوا، مثلاً: ت. برويك وآخرون، الوظائف تساعد السلام: استعراض لنظرية وممارسة أثر برامج التوظيف على السلام في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، 2016.
4 مقتبس من ت. برويك وآخرين، 2016، في العمل المذكور.
5 مقتبس من ت. برويك وآخرين، 2016، في العمل المذكور.

الجدول 1: مسارات التغيير في البرمجة المتعلقة بالتماسك الاجتماعي التي تركز على العمالة

الربط بالتماسك الاجتماعي	المشاركة في أنشطة البرنامج	الانضمام بنجاح إلى سوق العمل
إيجاد الفرص	"التخلص من البطالة" من خلال المشاركة في أنشطة البرنامج تزايد شبكات التواصل الاجتماعي وتطور الشعور بالانتماء إلى جماعة جديدة (مهنية، قائمة على الاهتمام وغيرها) مهارات محسنة للتواصل غير العنيف، حل النزاعات، التعاون والعمل الجماعي (إذا أدرج في البرنامج) زيادة الثقة والإحساس بالهدف	صورة ذاتية وتصور محسنان لوضعهم زيادة الإحساس بالهدف والتمثيل (الثقة بقوتهم الخاصة لصنع تغيير إيجابي) زيادة الشعور بالانتماء إلى فريق عمل أو مجموعة مهنية
تخفيف العزلة والتهميش	زيادة الثقة بالمجتمع المدني زيادة الثقة بالمؤسسات (إذا كانت جزءاً من البرنامج) زيادة المشاركة وتخفيف الشعور بالاستبعاد ظلماً (إذا كان المشاركون قد جرت توعيتهم بشأن حق الجميع باكتساب المهارات والفرص لتوليد الدخل) تحسين الشعور بالأمل والتصورات للمستقبل (إذا كان المشاركون يجدون البرنامج ذات صلة باحتياجاتهم وسوق العمل)	زيادة الشعور بالانتماء إلى المجتمع زيادة الثقة بالمؤسسات زيادة الثقة بالمجتمع المدني تخفيف الشعور بالظلم تجاه المجموعة شعور محسن بالأمل وبالتصورات للمستقبل
زيادة التواصل	زيادة التواصل مع أشخاص ذوي خلفيات مختلفة في البرنامج، الدعوة للتعاون والعمل الجماعي (إذا كان التعاون والمشاركة والعمل الجماعي مدمجين في البرنامج) تصورات محسنة للمجموعات الخارجية نتيجة التفاعلات الإيجابية (إذا كان المكان والدعم النفسي الاجتماعي والمناقشات الميسرة موفرة في البرنامج)	زيادة التواصل مع أشخاص ذوي خلفيات مختلفة في مكان العمل، تعزيز التعاون والعمل الجماعي تصورات محسنة للمجموعات الخارجية نتيجة التفاعلات الإيجابية

قيود محتملة لبرامج إيجاد فرص العمل من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي

ينبغي أن تأخذ المنظمات في الاعتبار خلال مرحلتيّ التصميم والتخطيط القيود المحتملة التي تواجه برامج إيجاد فرص عمل للتأثير على العلاقات الاجتماعية على نطاق واسع. **يكمن القيد الرئيسي في سياق الأزمات الاقتصادية في كون فرص العمل نادرة، وحتى بوجود تدريب عالي الجودة وبرامج الدعم، قد لا يتمكن المستفيدون من تأمين العمل.** يحتمل أن تؤثر هذه النتيجة سلباً على التماسك الاجتماعي، لا سيما إذا كان الشعور بالظلم شديداً ويعتقد المشاركون في البرنامج أن حتى بزيادة المهارات لن يجدوا عملاً.

لتخفيف هذه المخاطر، يجب أن تتمتع برامج توليد الدخل **باستراتيجية تواصل واضحة**. ما يضمن أن يكون لدى المشاركون تصوراً دقيقاً لسوق العمل وتوقعات واقعية عن احتمالات عملهم من خلال البرنامج. يمكن أن تواجه الرسائل الفاعلة تصورات خاطئة حول المنافسة على فرص العمل وتعزز مساهمة اللاجئين في المجتمع المحلي. يستطيع التواصل أيضاً أن يساعد المشاركين في فهم منافع التواصل مع أخصائيين وأقران خلال أنشطة المشروع لإيجاد فرص عمل، تحديد الفرص التجارية وزيادة رأس المال الاجتماعي.

تفرض القيد الثاني على التدخلات لإيجاد فرص العمل المستهدف المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين، الأطر القانونية التي تحدد فرص العمل المتاحة للاجئين في سياق معين. يجوز أن يؤدي تزويد اللاجئين بمهارات لمهن ليس مسموحاً لهم ممارستها إلى أن يلحق الضرر بهم ويزيد عدم ثقتهم بالمؤسسات والمجتمع المدني ويغذي إحباطهم. غالباً ما يجد اللاجئون فرص عمل غير منتظمة في الاقتصاد غير الرسمي، ما يمكنه أن يعرضهم للاستغلال والإساءة. ينبغي أن تزود البرامج المشاركين بالمعرفة والمهارات لإدارة هذه المخاطر ويسعوا للحصول على المساعدة إذا تعرضوا هم أو شخص يعرفونه للخطر. يمكن لذلك أن يتضمن تبادل المعلومات بشأن البرامج التي تقدم المساعدة القانونية أو الوساطة أو المشورة. ومن خلال التواصل المباشر والأماكن المفتوحة للنقاش، يجب أن تهدف البرامج أيضاً إلى زيادة وعي المشاركين وتقبلهم بأن للجميع الحق بكسب العيش.

ويندرج القيد الثالث في الافتقار إلى الأدلة التجريبية بأن إيجاد فرص العمل بمفرده يساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي. لتعزيز التماسك الاجتماعي، يجب أن تأخذ البرامج في الاعتبار عناصر إضافية مثل إنشاء مجموعات متماسكة وتعزيز المهارات في حل النزاعات بالطرق السلمية (راجع الجدول 1). يمكن أن يشكل توفير الدعم النفسي الاجتماعي للفئات الضعيفة نقطة انطلاق مفيدة لبناء تماسك المجموعة لأنه يساعد المشاركين في التعامل مع الصدمة والاستياء، ما يمكنه أن يحد من القدرة على التفاعل الإيجابي والبناء والصحي. ويستطيع تيسير المناقشات بين المشاركين من خلفيات مختلفة أن يساعد في معالجة التحيزات وتعزيز التعاطف وبناء علاقات إيجابية داخل المجموعات وزيادة احتمال نشوء صداقات واستمرارها خارج البرنامج. يجب أن يضمن منفذو البرنامج أن يكون الشركاء مزودين بالمهارات اللازمة للقيام بهذه الأنشطة أو لتوفير الدعم.

الجدول 2: كيفية استخدام مسارات التغيير

إيجاد الفرص	
في تحليل السياق ومرحلة تصميم المشروع	فهم تصورات الفئات المستهدفة لشعورهم بالهدف/التمثيل ودور توليد الدخل. استخدام نظرة جنسانية.
في مرحلة التنفيذ	استخدام لغة ممكنة. استخدام طرائق تشاركية في التدريب. توفير التوجيه/التدريب للمشاركين. دعوة متحدثين ضيوف التحقوا بنجاح بسوق العمل بعد برامج مماثلة. إدراج التدريب على المهارات الشخصية مع التركيز على التعاون والتواصل وحل النزاعات.
في مرحلة التقييم	رصد التصور الذاتي للمشاركين (الثقة والقدرة على التعرف على الفرص) من خلال الدراسات الاستقصائية والمناقشات الجماعية المركزة. توليد أدلة من خلال الرصد والتقييم والتعلم لإثبات صحة مسار التغيير.
تخفيف العزلة والتهميش	
في تحليل السياق ومرحلة تصميم المشروع	فهم تصورات المجتمعات المحلية المتصلة بالعمل وسبل العيش كمصدر معلومات للتصميم. فهم البيئة التجارية وأسواق العمل والأطر القانونية المتعلقة بالحق بالعمل كمصدر معلومات لتصميم البرنامج.
في مرحلة التنفيذ	تدريب المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات على المساواة والإدماج. تشجيع أرباب العمل على استخدام مستفيدين وزيادة الإدماج والتنوع.
في مرحلة التقييم	رصد تصورات المشاركين للظلم من خلال الدراسات الاستقصائية والمناقشات الجماعية المركزة. توليد أدلة من خلال الرصد والتقييم والتعلم لإثبات صحة مسار التغيير.
زيادة التواصل	
في تحليل السياق ومرحلة تصميم المشروع	تقييم حركة وتصورات مجموعات وأنواع اجتماعية مختلفة بشأن السلامة وتقييم مستويات التواصل وتصورات المجتمع المحلي الآخر.
في مرحلة التنفيذ	إنشاء مجموعات من المشاركين يتمتعون بالمستوى نفسه من التعليم لتجنب تنميط مجموعة على أنها أقل تعليماً من الأخرى. استخدام وسائل تفاعلية لإنشاء روابط اجتماعية، مثلاً، تشجيع العمل الجماعي،مناقشات المجموعات الصغيرة، خلط المشاركين من خلفيات مختلفة عمداً وأمور أخرى. إنشاء أماكن آمنة للتفاعل. وضع قواعد/مدونة السلوك بشكل تعاوني؛ إطلاع المشاركين بسياسات الحماية وآليات تقديم الشكاوى؛ ضمان إمكانية وصول آمنة لجميع المجموعات؛ وإعداد المكان على نحو يشجع التفاعل (مثلاً، تجنب أماكن الجلوس كما في الفصول الدراسية).
في مرحلة التقييم	رصد تصورات المشاركين للمجموعة 'الأخرى' من خلال الدراسات الاستقصائية والمناقشات الجماعية المركزة. توليد أدلة من خلال الرصد والتقييم والتعلم لإثبات صحة مسار التغيير.

تبادل المعلومات المتعلقة بالأثر الاقتصادي للنازحين على الاقتصادات المضيفة

تصور أن الأزمات الاقتصادية في المنطقة تسبب بها وجود اللاجئين السوريين أو النازحين ليس غريباً. وبشكل أكثر تحديداً، تشكل المنافسة المتصورة في فرص العمل النادرة محركاً رئيسياً للتوترات بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين، لا سيما في القطاعات حيث يميل اللاجئون إلى إيجاد فرص عمل (مثل الضيافة وقطاع التجزئة). يجب أن تعالج البرامج التصورات الخطأ وتعزز فهم منافع كافة فرص العمل للتعافي الاقتصادي. تدعم الأنشطة التالية ما يلي:

- **إنتاج وتبادل معلومات موثوقة تتعلق بالدور الاقتصادي للاجئين في اقتصاد البلد المضيف.** المنافع الاقتصادية للقوة العاملة للاجئين السوريين ومساهمة المساعدة الدولية في اقتصادات البلدان المضيفة خضعت لبحوث غير كافية والروايات الإيجابية غائبة إلى حد كبير. يجب أن تأخذ المنظمات المنفذة في الاعتبار التشارك مع الجامعات والمعاهد البحثية لإنتاج المزيد من الأدلة والتحليلات في هذا الموضوع. كما يجب أن تتواصل بوضوح بشأن القضايا المثيرة للجدل مثل أثر المساعدة النقدية للاجئين على الاقتصادات المحلية.

الرصيف 22: نقل الوقائع

الرصيف 22 هي منصة إعلامية مستقلة تصف نفسها على أنها "متحيزة لمبادئ حقوق الإنسان". تنقل وقائع تم التحقق منها وتصورات مختلفة بشأن أثر ما يقارب المليون لاجئ سوري في البلد على الاقتصاد اللبناني. غير أن هذه البيانات ليست متوفرة بسهولة.

مثلاً، نشرت الجامعة الأمريكية في بيروت ثلاثة مجلدات من 'الوقائع والأرقام في موضوع اللاجئين السوريين' ما بين عام 2018 وعام 2021. مستندة إلى حد كبير إلى مصادر البيانات الإنسانية، تحتوي الكتب على أرقام تم التحقق منها تتعلق بعمل اللاجئين وبعض المنافع للاقتصادات المحلية (مثل عدد المتاجر اللبنانية التي تشكل جزءاً من برنامج الغذاء العالمي 'النقد للغذاء' برنامج البطاقات الإلكترونية للاجئين السوريين). للأسف، يصعب الحصول على بيانات متحقق منها تتعلق بالآثار الاقتصادية في سياق فرص العمل غير الرسمية، ما يشكل تحدياً نظراً إلى أن نسبة 4% فقط من السوريين العاملين في لبنان لديهم عقد خطي.

- **تبادل أمثلة التعاون والروايات الإيجابية مع السكان.** تستطيع المنظمات العاملة في مجال التماسك الاجتماعي الحصول على روايات إيجابية لا تكون مغطاة عادة في وسائل الإعلام الرئيسية. ينبغي أن ينخرطوا بشكل استباقي مع الصحفيين ويتبادلوا الرويات على وسائل التواصل الاجتماعي. وعند العمل على إيجاد فرص العمل، يجب أن يشدد المنفذون أيضاً على أن أي عمل أنشئ واستمر يساعد الاقتصاد ككل. تستطيع الاستعارات الملموسة (مثلاً، مع صعود موجة تصعد كل القوارب وغيرها) أن تساعد الأشخاص على رؤية إيجاد فرص العمل بنظرة جديدة بعيداً عن المنافسة على العمل.
- **توفير التدريب للصحفيين للإبلاغ بشكل احترافي عن القضايا المتصلة بأثر اللاجئين على الاقتصاد.** تستطيع المشاريع التي تزود الصحفيين بالمهارات للحصول على المعلومات من مصادر موثوقة والتحقق منها وتقديمها لمصادر عامة متوفرة أو لأخصائيين في هذا المجال الذين يمكنهم توفير المزيد من التصورات للمعلومات المتبادلة رسمياً، أن يكون لها أثر إيجابي على التماسك الاجتماعي.
- **التصدي للتضليل** يتطلب ذلك تبادل المعلومات المتحقق منها مع المستفيدين من البرنامج، إنشاء أماكن حيث يمكنهم طرح أسئلة حساسة (بما في ذلك بشكل مجهول)، وتوفير إمكانية الوصول إلى أخصائيين يمكنهم توفير وقائع وتحليلات تتعلق بالقضايا المتصلة بالاقتصاد. ينبغي أن يساعد ذلك في معالجة مظالم المجتمعات المحلية المضيفة التي تشعر بأنها محرومة بسبب التنافس على فرص العمل مع اللاجئين.

شكر وتقدير

صاغت المذكرة التوجيهية إلينا سلافوفا وروث سمبسون من منظمة التنبية الدولية (International Alert). تود المؤلفتان أن تشكرا فريق القدرة 2 والشركاء المنفذين على إسهاماتهم القيمة والثاقبة. وتود المؤلفتان أن تشكرا بشكل خاص كريستينا ويلبراند - بيبك، مارتن لندن ونظلي كارايجيت دنلي من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبياتريس نيكولو من خبراء فرنسا (Expertise France). كما ترغب المؤلفتان أن تشكرا أليس براون، غادة رفاعي، لمى العوض ومراد ناصيف على أفكارهم ومدخلاتهم.

نشرت هذه المذكرة التوجيهية
الوكالة الألمانية للتعاون
الدولي GmbH (GIZ)
بموجب برنامج القدرة 2 - القدرة على التكيف للاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات
المحلية المضيفة استجابة للأزمتين السورية والعراقية المطولتين

المؤلفتان
إلينا سلافوفا وروث سمبسون / منظمة التنبيه الدولية
أيار/مايو 2023

المكاتب المسجلة
بون وإشبورن
ألمانيا

Friedrich-Ebert-Allee 32 + 36
53113 بون
ألمانيا
هاتف 0-60 44 228 49+
فاكس 66 17-60 44 228 49+

Dag-Hammarskjöld-Weg 1 - 5
65760 إشبورن
ألمانيا
هاتف 0-79 96 61 49+
فاكس 15 11-79 96 61 49+

E info@giz.de
I www.giz.de

مسجلة في
المحكمة المحلية (Amtsgericht) بون، ألمانيا: HRB 18384
المحكمة المحلية (Amtsgericht) بفرانكفورت أم ماين، ألمانيا: HRB 12394

رقم ضريبة القيمة المضافة DE 113891176

رئيس مجلس الإشراف
جوشن فلاسبارث، وزير دولة في
الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية

مجلس الإدارة
ثورستن شافر -غامبل (رئيس)
إنغريد - غابرييلا هوفن

إخلاء المسؤولية:
أنتجت هذه المبادئ التوجيهية بالدعم المالي للاتحاد الأوروبي ووزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي هي المسؤولة الوحيدة عن محتوى هذه المبادئ التوجيهية الذي لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية والتعاون الإسباني.